



الملخص التنفيذي

مبان آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية

تقييم الإطار التنظيمي في المغرب للحد من المخاطر في التخطيط لاستخدام الأراضي والبناء

برنامج المعايير واللوائح من أجل المرونة الحضرية



GFDRR
Global Facility for Disaster Reduction and Recovery



ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Aménagement du Territoire
National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de
la Politique de la Ville



حقوق الملكية الفكرية © 2020 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

1818 H Street, N.W.

واشنطن العاصمة، 20433

هاتف: 1000-473-202

الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.

تمّ تحرير التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي ولا الحكومات التي يمثلونها ولا تلزم إلا المؤلفين.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسّميات والمعلومات الأخرى الواردة المبيّنة في أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

إنّ المعلومات الواردة في هذا التقرير محمية بموجب حقوق المؤلف. ويُعتبر طبع أو نشر كامل هذا التقرير أو أجزاء منه من دون إذن انتهاكاً للقانون الساري المفعول. ويشجّع البنك الدولي نشر مؤلفاته، وفي الظروف العادية، يعطي الإذن بسرعة.

للاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق التبعية، يرجى التوجه إلى مكتب المحرّر في البنك الدولي، شارع 1818 واشنطن، العاصمة 20433، الولايات المتحدة الأمريكية، فاكس: 202-522-2422، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

للاستشهاد بالتقرير

يرجى الإشارة إلى التقرير على النحو التالي: مبانٍ آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية، تقييم الإطار التنظيمي المغربي للحدّ من المخاطر، الصندوق العالمي للحدّ من الكوارث والتعافي منها، البنك الدولي، كانون الأوّل / ديسمبر 2020.

صور الغلاف داخل التقرير: الدار البيضاء، ماريانا إيانوفسكا، 2015. صور الغلاف الخلفي: شفشاون، ماريانا لانوفسكا، 2015.

الملخص التنفيذي

مبانٍ آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية

تقييم الإطار التنظيمي في المغرب للحدّ من المخاطر في التخطيط لاستخدام الأراضي والبناء

برنامج المعايير واللوائح من أجل المرونة الحضرية

ديسمبر 2020



شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بدعم من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها وتمويل من الحكومة اليابانية.

وعمل برنامج المعايير واللوائح من أجل المرونة الحضرية في قسم التنمية الحضرية في البنك الدولي على إعداد هذه الدراسة تحت عنوان "تقييم الإطار التنظيمي في المغرب للحد من مخاطر التخطيط لاستخدام الأراضي والبناء". وتدرج الدراسة في إطار الأنشطة التي يدعمها برنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر والكوارث الطبيعية. وتم إجراء هذه الدراسة بتوجيه مشترك من السيد توماس موليه (أخصائي أول في التنمية الحضرية، البنك الدولي) والسيد أوغويستيان ماريا (أخصائي أول في التنمية الحضرية، البنك الدولي).

وحظي المشروع بإشراف السيد توماس موليه ومساعدة السيد يوسف الوردي (مستشار أول، مهندس مدني، البنك الدولي)، السيد أنطوان هانزن (مستشار أول، مهندس معماري وفي مجال التخطيط العمراني، البنك الدولي)، السيدة تيريزا ابراسار (مستشارة في مجال التنمية الحضرية، البنك الدولي)، والسيدة فاتن مولين (مستشارة، البنك الدولي). كما يشكر فريق الإعداد كلاً من السيد فيليب بيتزمان (أخصائي في إدارة مخاطر الكوارث، البنك الدولي)، السيدة كريمة بن بيه (أخصائية في إدارة مخاطر الكوارث، البنك الدولي)، السيد أوليفيه توتان (مستشار، التنمية الحضرية، البنك الدولي)، السيدة غيتا سقالي (استشارية، مهندسة معمارية، البنك الدولي) والسيدة إيزابيل فور (استشارية، مراجعة وتصحيح) لدعمهم التقني.

كذلك، يعرب البنك الدولي عن بالغ شكره للممثلين عن الحكومة المغربية لاسيما وزارة الداخلية، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ووزارة النقل واللوجستيك والماء لاستقبالهم الممتاز للفريق التقني. ويثمن الفريق بوافر الشكر والتقدير المساندة والإرشادات التي تلقاها من السيد عبد الله ناصيف، مدير إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والسيدة بدرية بن جلون مديرة التعمير في وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

كما يتقدم البنك الدولي بالشكر من كل الهيئات العامة والخاصة والشركات شبه الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية والوكالات الجهوية والممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني لمساهماتهم وجهوزيتهم خلال إعداد المقابلات. كذلك نتقدم بالشكر من الحكومة اليابانية لتقديمها الدعم المالي من أجل إعداد الدراسة. ويتقدم فريق الإعداد بشكر خاص إلى السيد تاكاشي ساكودا، السكرتير الأول في سفارة اليابان في الرياض على التزامه وجهوزيته. وترد في الملحق الأول قائمة كاملة بأسماء الأفراد والمنظمات التي تم اللقاء بها في إطار إعداد هذه الدراسة.

المختصرات

ABH وكالة الأحواض المائية

ACAPS هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

ANBCT الجمعية الوطنية لمكاتب المراقبة التقنية

ANCFCC الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

BCT مكتب المراقبة التقنية

BET مكتب الدراسات التقنية

BIM نمذجة معلومات البناء

CDN المساهمة المحددة وطنيًا

CNRST المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

COFRAC لجنة الاعتماد الفرنسي

CSTB المركز العلمي والتقني للبناء

CRTS المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي

DATRP مديرية الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة

DCD مخلفات البناء والهدم

DGPC المديرية العامة للوقاية المدنية

DHS درهم

DMN المديرية العامة للأرصاد الجوية

ERP المؤسسة المفتوحة للجمهور

EU الاتحاد الأوروبي

FLCN صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

FMCI الفدرالية المغربية للاستشارات والهندسة

FNBTP الفدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية

GES انبعاثات غازات الدفيئة

GIEC الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

HCP المندوبية السامية للتخطيط

IMANOR المعهد المغربي للتقييس (تحت إدارة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي)

INAU المعهد الوطني لإعداد التراب والتعمير

MATNUHPV وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

MEME وزارة الطاقة والمعادن والماء

MENA منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

METLE وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

MSFFDS وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسر

MTPI وزارة العمل والاندماج المهني

NSI تعليمات بشأن السلامة من الحرائق

OFPPT مكتب التكوين المهني والنهوض بالعمل

PCB المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور

RCD المسؤولية المهنية العشرية

RPCT أنظمة البناء المقاومة للزلازل

SCR الشركة المركزية لإعادة التأمين

SDAU المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية

SDL مؤسسة التنمية المحلية

SNDD الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

SNRVD الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات

TRC المخاطر في موقع البناء

قائمة المصطلحات

الأخطار

تتمثل بحدوث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة ناجمة عن أنشطة بشرية يُحتمل أن تكون خطيرة ومدمرة.

الرهانات

تتمثل باحتمال تعرّض مجموعة من الناس والأصول والخدمات لخطر معين. إنّ مستوى الوعي وإدراك المخاطر واستراتيجيات التخطيط لاستخدام الأراضي وتطبيق قوانين البناء تزيد من تعرّض الرهانات. ويختلف تأثير الخطر على الرهانات (البشرية والاقتصادية) وفقاً لأهميتها من حيث النوع والعدد ومن مواطن الضعف القائمة.

المؤسسة المنظمة

يُستخدم مصطلح "المؤسسة المنظمة" في المغرب بشكل عام لتحديد المؤسسات التي تتمتع بالقدرات الهيكلية والإدارية ما يتيح لها الإشراف بشكل مناسب على مشاريع البناء. ويشير المصطلح إلى الشركات المسجلة عادة في السجل التجاري. وتصرّح هذه الشركات عن موظفيها، وتدفع ضرائب الضمان الاجتماعي والمستحقات. كذلك، تصرّح عن أنشطتها التجارية وتسدد كلّ الضرائب المتوجبة عليها. والمؤسسات المصنّقة التي تسعى للوصول إلى الطلبات العمومية تمتلك فضلاً عن ذلك ترخيصاً على مستوى القطاع تمنحه وزارة التجهيز.

المخاطر

المخاطر هي نتيجة وجود أخطار ورهانات. تكون المخاطر موجودة ما إن يتجلى الخطر في مكان تتواجد فيه الرهانات البشرية والاقتصادية أو البيئية. وإذا لم يكن للخطر عواقب فهو لا يشكل أحد المخاطر. ويُعتبر حجم الخطر متوازياً مع مواطن ضعف الرهانات.

الخطر الناجم عن الأنشطة البشرية

يتسم هذا الخطر بحادث مرتبط بنشاط بشري (على سبيل المثال خطر صناعي أو تكنولوجي أو مرتبط بتخزين مواد خطرة) ويمكن أن تسفر عنه عواقب وخيمة على الموظفين والسكان والأصول والبيئة أو البيئة الطبيعية.

الخطر الكبير

يتمثل الخطر الكبير باحتمال حدوث صدمة من صنع الطبيعة أو من صنع البشر ويمكن أن تطل آثارها عدداً كبيراً من الأشخاص، وأن تحدث أضراراً جسيمة وتتخطى قدرات استجابة المجتمع.

الأخطار المزمنة

هي المخاطر التي تحدث في زمان و/أو مكان معين. وتشمل هذه المخاطر الحرائق، الانهيارات الهيكلية والمخاطر الصناعية والظروف غير الصحية والمخاطر الخاصة بتقشي الأوبئة.

الوقاية

تتمثل الوقاية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تقليص المخاطر، لاسيما من خلال الوقاية أو التخفيف من الأضرار والخسائر الناتجة عن خطر معين ومواطن الضعف. من هنا يمكن التمييز بين التدابير الهيكلية والتدابير غير الهيكلية.

التدابير الهيكلية

التدابير الهيكلية هي تدابير مرتبطة بالهندسة أو الهندسة المدنية من شأنها الحدّ من التعرض للمخاطر عبر حماية المجتمعات أو الموجودات، أو السيطرة على تقلبات الظواهر الطبيعية (على سبيل المثال إنشاء أسوار أو حواجز بحرية للحماية من الفيضانات أو العواصف البحرية الشديدة، الحماية من تساقط الحجارة وسدّ الحفر).

التدابير غير الهيكلية

التدابير غير الهيكلية هي تدابير ترمي إلى الحدّ من التعرض للخطر ولمواطن الضعف من خلال التخطيط الطويل الأمد والتكيف لمواجهة المخاطر (التدابير الخاصة بحملات التوعية العامة، تدابير الاستعداد والتأهب لمواجهة حالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر، والشروط المتعلقة باستخدام الأراضي أو التخطيط العمراني، وقوانين وأنظمة البناء).

مشروع منظم

غالبًا ما يُستخدم مصطلح "المشروع المنظم" في صناعة البناء في المغرب، ويُشار إليه بصفته مشروعًا يخضع للمقاولات ودفتر الشروط. كما يمكن أن يشمل القطاع الخاص ويحشد الأطراف الفاعلة في قطاع البناء (مكاتب الدراسات ومكاتب المراقبة التقنية). وفي الحالتين يتم تنفيذ المشروع من قبل مؤسسات تُسمّى بـ "المؤسسات المنظمة".

الهشاشة

تساهم في قياس مستوى نتائج الأخطار المتوقعة على الرهانات وتعبّر عنها. ومن شأن الجهود المبذولة في إطار الوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهةها أن تخفف من أوجه الضعف وبالتالي أن تقلص الخسائر البشرية والخسائر الاقتصادية.



ملخص تنفيذي

يشكل تنظيم تخطيط استخدام الأراضي والبناء أداة رئيسية للوقاية من المخاطر

يستمر التوسع الحضري بتغيير المجتمع المغربي واقتصاده تغيراً جذرياً. ويقع اليوم 60 في المئة من سكان المغرب في مناطق حضرية في حين كانت هذه النسبة 35 في المئة فقط في العام 1970. ويستمر هذا التوسع بوتيرة أسرع من النمو الديموغرافي في المغرب، وتمتد خطط التوسع الحضري بسرعة في المناطق الريفية¹ نتيجة استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية والتوسع الحضري.

وإذا كانت المدن المغربية تشكل محركات النمو الاقتصادي وأداة قوية لتقليص الفقر، إلا أنها تستمر في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. وفي هذا الإطار، يساهم التطبيق الجهوي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ في إتاحة الفرص أمام المدن والمناطق والمدن الكبرى لمراعاة الأخطار بطريقة أفضل وزيادة المرونة في نهجها الإنمائي.

وتؤدي عوامل الهشاشة إلى تفاقم هذه المخاطر التي تؤثر على المناطق الحضرية في المغرب. ونذكر منها نمو سكان المدن، تغير المناخ، وجود مساكن غير مجهزة ومضرة وانتشار بؤر الفقر. ومنذ عدة عقود، اتخذ المغرب تدابير هيكلية للوقاية من المخاطر ومواجهة الفيضانات والجفاف بشكل خاص من خلال إعداد مشاريع مائية كبيرة. وتمكنت هذه التدابير الهيكلية من الكشف عن أوجه القصور.

وأمام هذا الواقع، تعهد المغرب بتحقيق توازن أفضل بين المشاريع الهيكلية والمشاريع غير الهيكلية للوقاية من المخاطر. وتقدم التدابير غير الهيكلية تحليلاً إيجابياً لنسبة التكاليف إلى المنافع² وتسمح باعتماد نهج مشتركة متعددة المخاطر ذات الصلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتدعو الدراسة في هذا الإطار إلى زيادة الاستثمار في سير عمل الإطار التنظيمي المعني بالتخطيط لاستخدام الأراضي والتخطيط الحضري والبناء. وسيفتح هذا الاستثمار فرصة استراتيجية للمساهمة في تأمين حماية أفضل وتحسين المرونة الحضرية.

وتقدم الدراسة تقييماً للوائح والقدرة التنظيمية من ناحية التخطيط الحضري. كما تجري تقييماً لتنفيذ قوانين تشييد المباني من خلال تركيز التحليل على أساليب إدماج إدارة المخاطر في قانون التنظيم. كما تأخذ بالاعتبار كل مرحلة من مراحل البناء، بدءاً من الإشراف على موقع التنفيذ وصولاً إلى هدم المبنى عندما يصبح غير صالح للاستخدام.

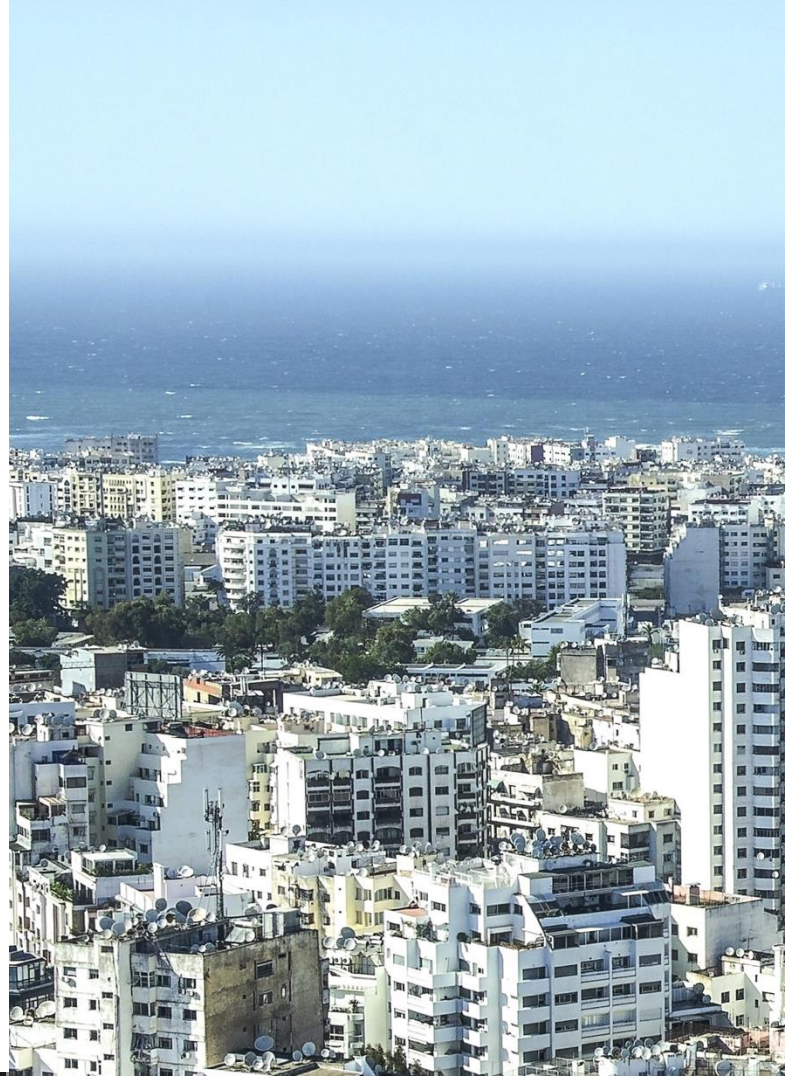
ولا شك أن استمرار وجود المساكن العشوائية والقدمة، والكثافة العمرانية في المناطق الساحلية والتوسع الحضري، وتغير المناخ، وهشاشة المباني التراثية القديمة تشكل كلها عوامل هشاشة. لذلك ينبغي تعزيز الإطار التنظيمي للبناء بسرعة استناداً إلى الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية منذ عقود. وتمحورت الدراسة حول أربعة مواضيع أساسية وتقدم:

¹ لال سوميك، آيا محجوب، أوغويستان ماريا، أناسنازيا تواتي وخوسي لويس أسيرو. الاستفادة من التوسع الحضري من أجل تعزيز نموذج جديد للنمو

وتقليص التفاوت الجهوي في المغرب: مذكرة السياسة العامة المعنية بالتنمية الحضرية والجهوية.

² المعهد الوطني لعلوم البناء، جامعة كولورادو، كيث بورتر، 2018

- صورة عامة عن المخاطر التي تؤثر على البيئة المبنية؛
- صورة عامة عن مجموعة السياسات العامة والإطار القانوني والمؤسسي الذي يحدّد مبادئ العمل التنظيمي؛
- تحليل الأنظمة التقنية المعنية بالمباني وتنظيم العاملين في مجال البناء؛
- تحليل يتناول التحديات التي تواجهها إدارة السلطات الجهوية في مجال تطبيق اللوائح القائمة.



الاستنتاجات الرئيسية

استعراض الأخطار التي تؤثر على البيئة المبنية

تشمل الدراسة فئتين كبيرتين تشملان الأخطار التي تؤثر على المباني ومنها:

- الأخطار التي هي من صنع الطبيعة وتشمل الزلازل، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، التسونامي، العواصف والأوبئة.

• الأخطار التي هي من صنع البشر مثل الحرائق والانهييارات الهيكلية، والمخاطر الصناعية والأخطار المرتبطة بالمباني غير الملائمة.

وقدّم البنك الدولي في إطار المساعدة الفنية الدعم للمغرب في العام 2012 من خلال إعداد تقييم عميق حول الأخطار الطبيعية ومدى تعرّض البيئة المبنية والبنى التحتية³. وتُظهر النماذج المتوفرة عن الأخطار الرئيسية احتمال تعرّض البيئة المبنية في المغرب بشكل كبير بالإضافة إلى هشاشتها. وتقولنا هذه النماذج القول أنّه بأسوأ الحالات قد يُلحق زلزال كبير يؤثر على المباني والبنية التحتية خسائر بقيمة 52 مليار درهم أي 5.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتَمّ تسجيل تقدّم ملحوظ في المجالات التنظيمية وإدارة المخاطر منذ عدّة سنوات بفضل الزخم الحاسم من جانب وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. ويشمل هذا التقدم استراتيجية وطنية جديدة لإدارة المخاطر وتعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة السكن المضر، ونظام جديد للمباني المحصنة من الزلازل تمّت مراجعته في العام 2011، وإطلاق 37 طلب تكييف مع التنمية الحضرية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، أو وضع أكثر من 3,000 معيار خاص بمجال ممارسات التشييد ومواد البناء بالمغرب منذ العام 2014. وتشكّل هذه التطورات الملحوظة بيئة مؤاتية لاستمرار الإصلاحات.

في هذا الإطار، تشير الدراسة إلى أنّه بوسع المغرب تحسين سياسات الوقاية من المخاطر الناجمة عن الأخطاء البشرية كي تتسق مع التدابير المتخذة للوقاية من الأخطار الطبيعية. على سبيل المثال، لا يتمّ إحصاء أخطار الحرائق والانهييارات الهيكلية بشكل كافٍ في المغرب. وبالتالي فإنّ الآثار المتركمة لهذه الأحداث، المشتتة والمتباعدة زمنياً، تؤدي إلى خسائر في الأرواح البشرية وتسفر عن أضرار هائلة. وتُقرّح الدراسة إعادة التوازن إلى هذا النهج ضمن الإطار التنظيمي بهدف تعزيز مرونة البيئة المبنية.

السياسات العامة، الإطار القانوني والمؤسسي

ويُقرّح الفصل الثالث ثلاثة محاور رئيسية للتنمية على المستوى الوطني من الدراسة:

• **إجراء مراجعة لنوعية الإطار التشريعي المرتبط بالضوابط التي تُمارس خلال مراحل البناء.** وترتكز هذه التوصيات على إحصاء مفصل يتناول النصوص التشريعية والتنظيمية تمّ إعداده في إطار هذه الدراسة⁴. ويُعتبر تسريع إصدار النصوص والقوانين واللوائح الخاصة بالبناء في المغرب منذ بداية القرن الحادي والعشرين تقدماً إيجابياً. ولكنّ هذا الجهد لم يترافق دائماً مع تعديل في النصوص. ويساهم تراكم النصوص القانونية منذ سنين طويلة حيث تمّ وضع النصوص الأقدم خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب، يساهم في التقليل من فعالية النصوص التشريعية الوطنية. وستتيح مراجعة استراتيجية للنصوص مراعاة الأخطار بشكل أفضل، وتطوير تقنيات البناء، ونشوء وظائف جديدة في مجال البناء وعوامل ناشئة عن مواطن الضعف. على سبيل المثال، إنّ الإطار التنظيمي المتعلق بإدارة المؤسسات المصنّعة خطيرة أو مضرّة أو غير ملائمة ترتكز بشكل أساسي على ظهير شريف الصادر في العام 1914⁵. هذه النصوص قديمة جداً وبالتالي فإنّ العقوبات ضدّ المخالفين غير كافية. كما تُفسّر المخاطر المتزايدة الناجمة عن تداخل أحكامه مع الأحكام الواردة في إطار قانوني أكثر حداثة في مجال

³ تحليل لاحتمال التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب (وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة) البنك الدولي، 2012.

⁴ راجع الملحق الثاني

⁵ ظهير شريف صادر في 25 أغسطس 1914 يتعلق بتنظيم المؤسسات المصنّعة خطيرة أو مضرّة أو غير ملائمة.

الحماية البيئية. وسيُتيح إجراء مراجعة استراتيجية للنصوص تعتمد على عملية جرد تمت في إطار إعداد هذه الدراسة (الملحق الثاني) تحسين مرونة البيئة المبنية.

• **تسريع جهود إدراج المخاطر في التخطيط الحضري.** ويبقى التخطيط لاستخدام الأراضي من خلال تحسين إدراج الأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن أخطاء بشرية الوسيلة الأكثر فعالية للوقاية من المخاطر. ويقدم هذا النهج التحليل الأفضل لنسبة التكاليف إلى المنافع من خلال توجيه المباني الجديدة إلى خارج المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية. وقد تم إحراز تقدّم بارز منذ بضع سنوات في هذا المجال. وتشمل الدراسة أيضًا تحسين أدوات التلخيص والاتصال المرتبطة بالمخاطر التي تؤثر على المناطق الحضرية في المغرب، ولاسيما تسريع وتيرة تطوير بطاقات التكيف الخاصة بالتنمية الحضرية، وإنشاء أطلس خاص بالمناطق المعرضة للفيضانات الذي نص عليه القانون 36.15، ادخال الترددات التنظيمية على رسم خرائط المناطق المعرضة للمخاطر، وخرائط التوزيع الدقيق للمناطق المعرضة بشدة لخطر زلزالي مثل منطقة أكادير. ولا بدّ من متابعة هذه الجهود والأخذ بالاعتبار المخاطر الناشئة عن الأخطاء البشرية عند التخطيط لاستخدام الأراضي والتخطيط الحضري إذ تشير الدراسة إلى أنّ المغرب لا يمتلك حتى الآن قاعدة بيانات وطنية يمكن الوصول إليها بسهولة بعد إجراء مسح يطال كافة المناطق الصناعية، والمؤسسات المصنفة خطيرة ومضرة وغير ملائمة. أضف إلى ذلك عدم توفر أي تحليل متاح حول هشاشة مختلف أنواع المباني وأساليب البناء الحضري أمام النار.

• **تكيف التدريب بشكل يتيح وضع الأساس لإدارة تنظيمية وتنفيذية فعالة.** ولا بدّ أن تلعب السلطات الوطنية دورًا قياديًا ومحفزًا من أجل إعادة صياغة الدورات التدريبية التي تستهدف الموظفين المسؤولين عن تنظيم البناء والتخطيط الحضري والعاملين أيضًا في مجال البناء والأشغال العمومية. وتُقدّر التوصيات إدراج التوعية حول المخاطر ضمن برامج إعداد المهن المرتبطة بالهندسة المعمارية والتخطيط الحضري والهندسة وفي الدورات التدريبية المستمرة في مجال البناء والأشغال العمومية ودورات الدبلوم. كما يتعيّن توجيه هذه الجهود عبر إيلاء المزيد من الاهتمام بالأخطار الناتجة عن أخطاء بشرية. إنّ التحديات الواردة في هذا الفصل المخصص لتقديم لمحة عامة عن السياسات العامة والتشريع في المغرب تحتاج إلى تعاون بين مختلف القطاعات ويتعيّن أن تحظى بدعم وتحفيز من الهيئات المركزية الأساسية.

اللوائح الفنية الخاصة بالإنشاءات والإشراف على العاملين في مجال البناء

ينظر الفصل الرابع في أدوات التقييس والتنظيم الفني للمباني التي تنطبق على دورة حياة المشروع بأكملها. كما يحلّل الإطار التنظيمي الذي يضمن التأهيل والإشراف على شركات ومقاولي البناء والأشغال العمومية. في كلتا الحالتين، تعطي الدراسة الأولوية للاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر والحد منها. وتقدم الدراسة توصيات من أجل:

• **إزالة العوائق القانونية والتقنية التي تعيق فعالية التقييس كأداة للمتانة والجودة في البناء.** وتُترجم هذه العقبات بغياب إطار قانوني أو قانون أو لائحة تسمح بتطبيق المعايير وإنفاذها. تُطرح هذه المشكلة بالنسبة للأسواق الخاصة، إذ تخضع الأسواق العامة لالتزام الامتثال للمواصفات الفنية المغربية من خلال دفتر المواصفات والشروط الفنية. ويجب أن يسهّل العمل المهم الذي قام به المعهد المغربي للتقييس هذا النهج. وينبغي إعطاء الأولوية للالتزام القانوني بتطبيق المعايير المغربية التي تتعلق بمنتجات وعمليات البناء للأسواق الخاصة.

• **تحسين محتوى اللوائح المتعلقة بالإنشاءات والبيئة المبنية من خلال التركيز على أوجه القصور في النصوص في ما يتعلق بالوقاية الفعالة من المخاطر.** وتهدف التوصيات التي تمت صياغتها إلى تحسين النصوص الحالية المتعلقة بإدارة النفائات السامة، للمباني

وبالمؤسسات المصنفة على أنها خطيرة أو غير صحية أو غير ملائمة، وأنظمة مكافحة الحرائق، والضوابط والتفتيش على قواعد التخطيط المدني والبناء، واللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة في مواقع البناء.

• **تعزيز نظام التكيف والتصنيف لمشغلي المباني.** يعتمد الاستقرار وجودة الأعمال وسلامة الناس بشكل كبير على كفاءة وقدرة الشركات التي تتدخل في أعمال البناء المختلفة. ويجب أن يساهم الإصلاح الضروري لهذا النظام في تحسين جودة ومتانة جميع الإنشاءات، بما في ذلك الأسواق الخاصة. ويشمل النظام الحالي 25 قطاعاً و147 تكييفاً. وأدى تكاثر هذه الأنظمة منذ عام 1994 إلى انخفاض كفاءة النظام ككل. وغالباً ما يطبق كل نظام قواعد مختلفة للنوع نفسه أو أنواع متشابهة من الخدمات. وتفضل هذه الأنظمة بشكل أساسي الرقابة المسبقة على المشغلين. على عكس الممارسات المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأنظمة غير مصحوبة بآليات رقابة تسمح بالتحقق من توافق المؤهلات خلال دورة حياة المشغلين.

• **ملء الفراغ القانوني المرتبط بتعريف دور ومسؤوليات قطاعات صناعة البناء والأشغال العمومية الرئيسية.** وينطبق هذا الفراغ القانوني بشكل خاص على المهندسين في المغرب، أو على جدولة المهن والقيادة والتنسيق والمسح الكمي ومنسقي السلامة وحماية الصحة. وتؤدي هذه الفجوة إلى ارتباك حول التزامات ومسؤوليات مختلف عمال البناء والأشغال العمومية. وهذا يمثل تحدياً حقيقياً لتنظيم القطاع وبالتالي يشكل عامل خطر. يجب أن تترافق الإصلاحات بتدابير عاجلة لتنظيم المهنة ومهام مكاتب الرقابة الفنية.

تطبيق اللوائح من قبل السلطات الجهوية

ينظر الفصل الخامس في تنظيم الوظيفة التنظيمية المحلية. وتكتسي هذه الأخيرة أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى النهج المستدام لمنع المخاطر. كما يدعو إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، الذي صادق عليه المغرب في عام 2016، إلى الاستثمار المستمر لتطوير وظيفة الوقاية من المخاطر داخل هيكليّة الحكم المحلي.

تشارك الجماعات المغربية في إعداد وثائق التخطيط العمراني؛ وهي المسؤولة عن إصدار التراخيص للفرز والتقسيم والبناء. لذلك يجب عليها المشاركة بنشاط في عمليات التفتيش على الموقع أثناء مرحلتَي التنفيذ والإنجاز. كما يجب أن تساهم في مراقبة الهياكل القائمة. بهذا المعنى تقترح الدراسة:

• **تعزيز وسائل وأساليب المسؤولين عن الحكم التنظيمي المحلي.** عمد الإصلاح الدستوري في عام 2011 والقانون التنظيمي رقم 113-14 بشأن الجماعات إلى بدء مرحلة جديدة من خلال جعل التنمية الجهوية خياراً استراتيجياً لتعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين بشكل أفضل. ومع ذلك، فإن الجماعات في المغرب لا تمتلك حتى الآن الموارد البشرية والقدرات التشغيلية اللازمة لتنفيذ مهامها بالكامل في الرقابة على البناء والبيئة المبنية. على سبيل المثال، في مارس 2019، في منطقة الحُسيمة المعرضة بشكل خاص للصدّات الزلزالية والفيضانات، كان لدى جماعة واحدة فقط مهندس معماري محترف في قسم التخطيط المدني⁶. ولذلك توصي الدراسة بزيادة مستهدفة للموارد البشرية الفنية، مثل فنيي الجماعات والمهندسين المعماريين والمراقبين (أو مفتشي الموقع) تحت سلطة الولاية والمحافظين وإدارة التخطيط العمراني. على الرغم من أن هذه الجهات يتم اختيارها بدقة من خلال مباريات الخدمة العامة، إلا أنهم غير مدربين ومتخصصين في مجال لوائح البناء الفنية. وفي نهج أكثر تطلعاً، يوصي التقرير أيضاً بالنظر في زيادة تدريجية في قدرات التحكم في المخاطر والوقاية منها على المستوى

⁶ المصدر: مقابلة مع الوكالة الحضرية، الحسيمة مارس 2020.

المحلي، من خلال زيادة استخدام المهارات الفنية من القطاع الخاص. لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه لمدة 20 عامًا، وأقام العديد من أنشطة التعاون مع مشغلين متخصصين للغاية، من القطاع الخاص من أجل زيادة معدل التغطية وكفاءة عمليات التفتيش في الموقع. ويمكن لهذه التجربة الجماعية أن توجه تطوير نظام تعاون مماثل على أساس الخبرة الراهنة لمكاتب الرقابة الفنية في المغرب. هذه المكاتب نشطة للغاية في الأسواق العمومية وبعض الأسواق الخاصة الكبيرة المنظمة. يجب أن يترافق هذا الجهد مع التوعية بشأن الوقاية من المخاطر بين المسؤولين المنتخبين في الجماعات وممثلي السلطات الجهوية والوكالات الحضرية ويقترح هذه الاتجاهات الاستراتيجية.

• **الإصلاحات في تشغيل وتطبيق الأدوات التنظيمية المحلية.** تدعو هذه الإصلاحات إلى إجراءات ملموسة تستهدف تصاريح البناء، والإعفاءات من قواعد التخطيط الحضري، وتنظيم المباني التي لا تتوافق مع اللوائح المعمول بها، وكذلك الضوابط والتفتيش في الموقع. ويجب أن تعطي هذه الإجراءات الواجب اتخاذها الأولوية للتطبيق الفعلي للوائح الجديدة منذ عام 2010 التي تقيّد، من حيث المبدأ، منح الإعفاءات من قواعد التخطيط الحضري لمشاريع البناء في المناطق الحساسة والمعرضة للمخاطر. يجب أن تؤدي هذه الإجراءات أيضًا إلى استخدام أكثر تقييدًا لترخيص البناء الضمني، الذي يزيد من خطر وضع السلطات المحلية أمام الأمر الواقع من الإنشاءات الجديدة التي لا تفي بالمعايير واللوائح الفنية. أخيرًا، تشمل هذه الإجراءات الحاجة إلى إزالة العقوبات المستمرة أمام التطبيق الكامل لعملية مكننة الإجراءات الإدارية. ويمكن أن يقترن السعي لمكافحة الممارسات الفاسدة داخل السلطات الجهوية بإدخال ميثاق الشفافية الذي تتوخى السلطات اعتماده اعتبارًا من عام 2013. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين الكفاءة وزيادة شفافية الإجراءات للمساهمة في تخفيض الإسكان غير التنظيمي والتحكم على نحو أفضل بالمخاطر المرتبطة بالإنشاءات والهياكل القائمة.

إن التطور الإيجابي للإطار الدستوري، والتقدم العلمي المستمر في هندسة البناء، والفهم الأفضل للمخاطر، تشكل كلّها عناصر مؤاتية لتحسين تنظيم البناء في المغرب. يمكن أن يساهم هذا التحسين بشكل كبير في إثراء استراتيجية إدارة المخاطر للوقاية من الكوارث الطبيعية.



ملخص التوصيات

أمام المغرب اليوم فرصة لمواصلة الإجراءات التي تم وضعها من خلال تطوير خطة عمل استراتيجية لتعزيز الإطار التنظيمي من أجل دمج إدارة المخاطر في التخطيط العمراني وتخطيط البناء بشكل أفضل في استراتيجية الوقاية من المخاطر. ويمكن وضع خطة العمل هذه كأولوية على أساس توصيات هذه الدراسة.

يلخص هذا القسم كافة توصيات الدراسة. ويقترح التفريق بين:

- التدابير الواجب إطلاقها وإنجازها على المدى القصير بسبب التحديات المباشرة المتعلقة بالوقاية من المخاطر وقدرة المؤسسات على إحداث هذه التغييرات، خلال فترة قصيرة نسبيًا مدتها سنتان؛
- التدابير التي يتعين تنفيذها على المدى المتوسط والطويل، أي على نطاق زمني من 3 إلى 5 سنوات، بالنظر إلى مدة تعبئة الموارد ومستوى تعقيد الإصلاحات التي يتعين تنفيذها. ومن المعلوم أنه من المفضل البدء بالتدابير المتوسطة والطويلة المدى اليوم حتى يتم تميمها بنجاح على مدى 5 سنوات.

وأخيرًا، يقترح هذا القسم تحديد المسؤولين المؤسسيين المعنيين بتنفيذ كل هذه التوصيات.

الشرح:

0 على المدى القصير (إنجاز الإجراءات خلال عامين)

0 على المدى المتوسط والطويل (إنجاز الإجراءات في غضون 5 سنوات)

السياسات العامة والتشريعات		
المهمة	الجهات المعنية *	التوصيات
0	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	1. إدارة صحيفة قانونية عن النصوص ذات الصلة بالرقابة على البناء بهدف تحديد الإصلاحات الواجب تنفيذها على المدى القصير والمتوسط وإعداد خطة عمل عن نشاطات التحديث ذات الأولوية.
0	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية	2. تحسين الوصول إلى نصوص قانونية مترابطة حول مواضيع التعمير والبناء.

الملخص التنفيذي - مبادئ آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية

3.	تحديد مهام ومسؤوليات مختلف المتدخلين في قطاع البناء والرقابة والتفتيش الإلزاميين خلال مرحلة تنفيذ الأعمال.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	0
4.	متابعة وتسريع وتيرة تطوير وتحديث التخطيط ذات الصلة بالمخاطر وإدراجه في اللوائح المرتبطة باستخدام الأراضي والمباني.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية والجماعات الترابية والمحلية، الهيئات العلمية والأكاديمية	0
5.	زيادة وتيرة تطوير قوائم مهارات التوسع المدني ونسخ المعلومات الموجودة على هذه القوائم في خطط التنمية المحلية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية والجماعات الترابية	0
6.	توسيع قاعدة جمع البيانات وإعداد الإحصاءات ذات الصلة بالمخاطر البشرية المنشأ.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، المندوبية السامية للتخطيط، الوكالات الحضرية، الجماعات الترابية، الجماعات المحلية، الهيئات العلمية والأكاديمية	0
7.	تعزيز المهارات الفنية للهيئات الرسمية في مجال صياغة إدارة المخاطر و التخطيط وفعل البناء .	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، والهيئات العلمية والأكاديمية	0
8.	تطوير وتعزيز وحدات هادفة في كليات التعليم الجامعية (الهندسة، التخطيط المدني، الهندسة والاختصاصات المهنية) مخصصة لإدارة المخاطر في مجال البناء والبيئة المبنية.	الهيئات العلمية والأكاديمية	0
9.	إعطاء الأولوية لدعم التدريبات حول السلامة في الحرائق.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، والهيئات العلمية والأكاديمية	0
10.	التشجيع على مراعاة المخاطر في المراحل الأولى في إطار الاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالتعمير من خلال تسريع وتيرة تطبيق القانون رقم 49-17 الخاص بالتقييم البيئي.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة الداخلية	0

تنظيم قطاع البناء والأشغال العمومية والمعايير الفنية			
المهل	التوصيات	الجهات المعنية *	المهل
11.	تطبيق موجب احترام المعايير المغربية على الأسواق الخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	0
12.	إدخال شرط الترخيص لشركات مواد البناء .	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة التجهيز والنقل	0

	واللوجستيك والماء، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	
13.	تشجيع المعهد المغربي للتقييس، وزارة التجهيز، قسم الإسكان والجماعات الترابية على تطوير أدلة للتعميم التقني تسمح بتحسين اللاعبين الرئيسيين في قطاع البناء والأشغال العمومية حول احترام المعايير الفنية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، الجماعات الترابية
14.	تخليد وتعزيز مهارات المعهد المغربي للتقييس من خلال تزويد المؤسسة بالقدرة الفنية المستقلة لتسجيل أساليب البناء المبتكرة.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المعهد المغربي للتقييس
15.	تسريع وتيرة الأعمال قيد الإنشاء بغرض اعتماد مبادئ وقواعد تطبيق المعايير الأوروبية Eurocodes	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المعهد المغربي للتقييس
16.	اعتماد، داخل المعهد المغربي للتقييس، آلية حديثة لتصنيف الموردين قائمة على معايير خاصة تنطبق على مشغلي قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المعهد المغربي للتقييس، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر الرقمي
17.	متابعة جهود تحديد الأدوار وتأطير مختلف المهام الهندسية الخاصة.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
18.	المطالبة، من خلال المسار التنظيمي أو القانوني، بتصنيف للمهندسين المتخصصين.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
19.	تدارس توحيد نظام التصنيف (التكييف) لشركات قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال توجيه الإصلاح نحو انخراط جهات الترخيص الخاصة والمتخصصة والمعتمدة من قبل جهاز اعتماد وطني.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
20.	المطالبة بتصنيف (تكييف) شركات قطاع البناء والأشغال العمومية، بما في ذلك الأسواق الخاصة أو الأسواق الخارجة عن النظام العام.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تنظيم قطاع البناء والأشغال العمومية والمعايير الفنية		
التوصيات	الجهات المعنية *	المهل
21.	تنظيم شروط التصنيف وممارسة المهن الخارجة حالياً عن الإطار التنظيمي الرسمي في قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية

الملخص التنفيذي - مبادئ آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية

22.	تأسيس آلية الاعتماد الإلزامية والتصنيف الفني المهني لمكاتب الرقابة قائم على معيار ونظام مغربي للاعتماد	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مقاولات التأمين وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
23.	اعتماد تنظيم يفرض اللجوء إلى خدمات مكاتب الرقابة الفنية بالنسبة لبعض الأسواق الخاصة. يمكن لهذا الموجب أن يقوم على ترتيب المشاريع وإسناد الأولوية للمشاريع التي فيها درجة معينة من المخاطر.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مقاولات التأمين وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
24.	اعتماد قواعد الإشراف على مكاتب الرقابة الفنية بهدف تخفيض مخاطر تضارب المصالح المرتبطة بالالتباس بين مهام المساعدة الفنية والمهام الرقابية. على المدى القصير، منع "المهام الدراسية" التي تعدها مكاتب الرقابة الفنية في ما يتعلق بالسلامة في الحرائق.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مقاولات التأمين وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
25.	برمجة المراجعة الفنية العشرية المقبلة لضابط البناء المضاد للزلازل RPS 2000 من خلال الاعتماد على خلاصات دراسة متخصصة يعدها خبراء مستقلين.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الجامعات، خبراء دوليين
26.	إعداد المراسيم التطبيقية الضرورية لتنفيذ القانون 59-13 الذي يؤسس لموجب يفرض على الشركات في قطاع البناء والأشغال العمومية التأمين على جميع الأخطار المتعلقة بالأوراش والمسؤولية المدنية العشرية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مقاولات التأمين وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
27.	إعداد إطار تنظيمي خاص لإدارة النفايات الخطرة من مخلفات قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
28.	إعداد دليل مرجعي تنظيمي في إطار التنظيم الحالي، خاص بمختلف المواد الخطرة الموجودة في النفايات من مخلفات قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
29.	إصدار موافقة فنية متخصصة لاعتماد المشغلين القادرين على معالجة النفايات الخطرة من مخلفات قطاع البناء والأشغال العمومية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
30.	تعزيز أدوات الرقابة والإشراف المتوفرة في قسم البيئة بالتنسيق مع الجماعات الترابية.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، الجماعات الترابية

تنظيم قطاع البناء والأشغال العمومية والمعايير الفنية		
التوصيات	الجهات المعنية *	المهل

31.	تحديث القانون 10-03 المتعلق بالولوجيات الهندسية ومرسومه التنفيذي 2-11-246 بهدف اعتماد عقوبات رادعة في حال عدم احترام أحكامه.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية	0
32.	إعداد مرجع إسناد جغرافي وخرائط عن المباني المصنفة خطرة أو تتطوي على مسببات الضرر أو الإزعاج.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة الداخلية، الوكالات الحضرية في وزارة الشغل والإدماج المهني، الهيئات العلمية والأكاديمية	0
33.	تحديث ومواءمة الشروط الفنية في القوانين المرعية الإجراء (ظهير 25 أغسطس 1914؛ مراسيم 2-14-789...) لتعريف أوضح لمسؤوليات مختلف المتدخلين الرسميين في مجال مراقبة وتقنيش المباني المصنفة خطرة أو تتطوي على مسببات الضرر أو الإزعاج	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة الشغل والإدماج المهني	0
34.	التفكير في إعادة توحيد النصوص ذات الصلة بالمباني الخطرة والمسببة للضرر والإزعاج	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة الشغل والإدماج المهني	0
35.	تحسين محتوى ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من أخطار الحريق (مرسوم 2-14-499) وزيادة أحكام تحدد آليات وتيرة التقنيش في المباني الخطرة أو التي تتطوي على مسببات الضرر أو الإزعاج، أو المفتوحة للجمهور.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية	0
36.	إعادة توحيد وتبسيط النظام ذات الصلة بالصحة والسلامة في الأوراش.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، وزارة الشغل والإدماج المهني	0

التحديات ذات الصلة بتطبيق اللوائح			
التوصيات	الجهات المعنية *	المهل	
37. تعزيز إشراك الجماعات في التنمية الحضرية وتطوير قدراتها التنظيمية والرقابية على المنشآت بما يتلاءم مع آلية الأقلمة المعتمدة والمبادئ المدرجة في القانون العضوي الجديد حول الجماعات المحلية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0	
38. زيادة التوعية والتدريب الدائم لصالح الجهات الجهوية والمحلية من أجل إدارة مدمجة للمخاطر في إطار إعداد التراب الوطني والبناء.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، الهيئات العلمية والأكاديمية	0	
39. تحديد نطاق وتعليمات متابعة ملفات عدم التقيد بالقواعد الحضرية المنصوص عليها في أحكام القانون 47-18.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية	0	

الملخص التنفيذي - مبادئ آمنة ومستدامة من أجل تعزيز المرونة الحضرية

40.	تشجيع اللجوء إلى إجراءات التحقيق العام عند تلقي طلب ترخيص يستوجب عدم التقيد بالقواعد الحضرية المرعية الإجراء.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية	0
41.	تحديد مفصل للائحة المشاريع الخاضعة لدراسة الأثر البيئي والمذكورة في ملحق القانون 03-12 خاصة في حالة عدم التقيد.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	0
42.	إصلاح اللجوء إلى الإنزيم الضمني بالبناء بشكل يحد من نطاق تطبيقه وتفايدي التعرض المتزايد للمخاطر.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية	0
43.	تعزيز جهود إزالة الطابع المادي عن الإجراءات من خلال تأمين إلغاء كل الدوائر المادية المتبقية والتي لا تزال ظاهرة في الميدان.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية	0
44.	أقلمة وتعزيز التدريب ذات القيمة المضافة العالية والمخصص لممثلي السلطات المحلية المسؤولة عن الرقابة والموظفين الحكوميين المحليين بهدف تمكينهم من إجراء رقابة حقيقية على عناصر سلامة وأمن المشاريع.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية	0
45.	تحفيز المهندسين لمراقبة موجب الإعلان عن افتتاح الأوراش والاحتفاظ بسجل عن الأوراش لتسهيل تعقب عمليات البناء وتنظيم الرقابة بشكل فعال.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0
46.	تشجيع السلطات المحلية على تنظيم الرقابة على أساس مصفوفات لتصنيف المخاطر مُدَّة مسبقاً.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0

التحديات ذات الصلة بتطبيق اللوائح			
التوصيات	الجهات المعنية *	المهل	
47.	السماح للسلطات المحلية بتعزيز قدراتها في مجال الرقابة الفنية في الميدان من خلال اللجوء إلى هيئة مرخصة من خبراء فنيين داخل القطاع الخاص.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الداخلية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0
48.	التفكير في تأمين الدعم المادي والفني (من خلال الإدارة العامة المركزية) لصالح الجماعات المحلية والوكالات الحضرية بهدف تسريع وتيرة اعتماد تكنولوجيات جديدة للإشراف على المباني والبيئة الهندسية.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، وزارة الداخلية، صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	0
49.	إعادة النظر في مدة تطبيق نظام تسوية المنشآت بطريقة تسمح بدعم السياسات المدنية العامة الكبرى على المدى الطويل.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0
50.	تحديد نطاق تنفيذ تسوية المباني وحث السلطات على فرض اللجوء إلى الخبرة المتخصصة التي تسمح بمعالجة عميقة للمشاكل البنوية التي تعرض حياة الناس والأرزاق إلى الخطر.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، الوكالات الحضرية، الجماعات الترابية والجماعات المحلية	0

*للحصول على قائمة كاملة بالمختصرات، انظر الصفحة السادسة



يقدم هذا التقرير تقييماً عن إطار التنظيمي المغربي لمنع المخاطر في تخطيط استخدام الأراضي والبناء. وقد أعد البنك الدولي توصيات بهدف تحسين سلامة المباني وقدرتها على الصمود.

يوفر التحليل المقدم عناصر تسمح للحكومة المغربية بمواصلة جهودها الإصلاحية التنظيمية من أجل تعزيز عملها الاستراتيجي الذي يصب في مصلحة الوقاية من المخاطر والمرونة الحضرية.

الصندوق العالمي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي من آثارها هو شراكة عالمية تساعد البلدان النامية على فهم وتقليل تعرضها للمخاطر الطبيعية بشكل أفضل. بالتعاون مع أكثر من 400 شريك محلي ووطني وإقليمي ودولي، يقدم الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها الدعم في شكل تمويل ومساعدة فنية وتدريب لدمج إدارة مخاطر الكوارث ومخاطر المناخ بشكل أفضل في السياسات والاستراتيجيات الحكومية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع <https://www.gfdr.org/en/building-regulation-for-resilience>